

استخدام مؤشرات التحليل المالي في قياس أداء الشركة العامة للصناعات النسيجية في الديوانية

م.م انعام عباس حميدي

الجامعة المستنصرية/ قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

Email: inam.abass@vomustansiryah.edu.iq,

تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية التحليل المالي وتطورت واتسعت أفاق استخدام أدواته وأيضاً تطورت أساليبه وذلك لأنه يعمل علي تقويم الحاضر والماضي ويقف حائلاً أمام الخسارة والإفلاس ومع ظهور المشاريع المتنوعة ومناقستها لبعضها البعض. يهدف التحليل المالي إلي توضيح الحقائق التي تخفيها الأرقام وذلك عن طريق إعداد نسب ومؤشرات مالية لتوضيح نقاط القوة والضعف لدي المؤسسة وأيضاً تحديد السيولة المالية ومدى سلامة المركز المالي للمنشأة. تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود مؤشرات كمية لمتابعة وقياس الأداء المصرفي، وسوف نحاول من خلال البحث قياس أداء الشركة العامة للصناعات النسيجية في الديوانية باستخدام مؤشرات التحليل المالي.

Abstract

In recent times, the importance of financial analysis has increased, developed and expanded horizons for the use of its tools, and its methods have also evolved, because it works to evaluate the present and the past and stands as a barrier to loss and bankruptcy and with the emergence of various projects and their competition with each other. The financial analysis aims to clarify the facts that the figures conceal, by preparing financial ratios and indicators to clarify the strengths and weaknesses of the institution, as well as determining the financial liquidity and the soundness of the financial position of the facility. The research problem is represented in the lack of quantitative indicators to monitor and measure banking performance. Through the research, we will try to measure the performance of the General Company for Textile Industries in Diwaniyah using financial analysis indicators.

المقدمة:

تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية التحليل المالي وتطورت واتسعت أفاق استخدام أدواته وأيضاً تطورت أساليبه وذلك لأنه يعمل علي تقويم الحاضر والماضي ويقف حائلاً أمام الخسارة والإفلاس ومع ظهور المشاريع المتنوعة ومناقستها لبعضها البعض، ظهرت وجهات وفئات متعددة تطلب التحليل وتستخدم نتائجها لتقييم المنشآت وكشف نقاط الضعف وتجنبها والتركيز على نقاط القوة. وبذلك يشكل مدى أهمية الوسائل التخطيطية والرقابية التي تحتاج إليها المنشأة من أجل التقويم ويعد التحليل المالي من الوسائل الهامة التي تتيح المعلومات الهامة عن المنشآت وتشير إلى الاستفادة من هذه المعلومات وذلك في حالة التعامل مع السوق المالية التي تتعامل معها المنشأة ويمكننا القول أن الدورة الحسابية تمثلها القوائم المالية وأنها البداية للقيام بالتحليل المالي لتحصل المنشأة على مؤشرات مالية تشكل نقطة الانطلاق والبداية في الأداء المصرفي والمالي للمنشأة .

وسوف يتم دراسة طبيعة التحليل المالي وأدواته من خلال ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: طبيعة اهتمامات التحليل المالي

المطلب الأول: عوامل زيادة أهمية التحليل المالي .

المطلب الثاني : البيانات المالية وطبيعتها والأطراف المستفيدة من خلالها .

المبحث الثاني : النسب المالية.

المطلب الأول: نسب السيولة.

المطلب الثاني: نسب النشاط.

المطلب الثالث: نسب الربحية

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

أهمية البحث:

يوفر التحليل المالي المعلومات الهامة للمنشأة والمؤشرات المالية الأساسية لدعم الأداء المصرفي وزيادة فاعليته في القيام بدوره في الإدارة، وتطلب التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الاعتماد علي التحليل المالي لتحسين الأداء وليسير الأداء وفق الخطط المحددة له . وتتجسد أهمية عملية التحليل المالي في تحسبن وتقويم الأداء في الحاضر والماضي باعتبارها عملية مستقلة عن اتخاذ القرار¹.

هدف البحث:

يهدف التحليل المالي إلي توضيح الحقائق التي تخفيها الأرقام وذلك عن طريق إعداد نسب ومؤشرات مالية لتوضيح نقاط القوة والضعف لدي المؤسسة وأيضاً تحديد السيولة المالية ومدى سلامة المركز المالي للمنشأة.

يعتمد قياس الأداء المصرفي علي استخدام أدوات التحليل المالي التي تحدد نقاط الضعف والقوة والتركيز علي التخطيط المستقبلي الذي يعتمد علي تحسين الخدمات المصرفية بما يتسق مع تطورات العصر الحالي.

منهج البحث:

يرتكز البحث على منهج تحليلي مصرفي وذلك عن طريق توضيح كيفية عمل المصارف وتوضيح كيفية إعداد قوائم مالية تستخدم في التحليل المالي وكيفية إعدادها لتتوافق مع المعايير الدولية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود مؤشرات كمية لمتابعة وقياس الأداء المصرفي، وسوف نحاول من خلال البحث قياس أداء الشركة العامة للصناعات النسيجية في الديوانية باستخدام مؤشرات التحليل المالي.

المبحث الأول : طبيعة اهتمامات التحليل المالي

أولاً: تعريف التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي عملية معالجة للبيانات المالية عن منشأة ما، لتوفير معلومات تستخدم لاتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات. وتستخدم أيضاً لتشخيص المشكلات التشغيلية والمالية وتوقع ما يمكن حدوثه في المستقبل.^٢

كما يعرف أيضاً بأنه عبارة عن تبويب القوائم المالية عن طريق الأساليب الكمية ثم دراسة تلك القوائم التي تساعد علي معرفة وضع المنشأة من الناحية التحويلية والتشغيلية وتقديم المعلومات المطلوبة وتقييم أداء المنشأة لاتخاذ القرارات الصحيحة التي تخدم مصالحها.^٣

المطلب الأول : عوامل زيادة أهمية التحليل المالي .

ترجع أهمية دراسة القوائم المالية لعدة أسباب منها :

• التطور الصناعي الهائل :

ظهرت شركات المساهمة نتيجة التطور الصناعي الضخم الذي حدث في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك إلي تطور التكنولوجيا التي سهلت عملية الصناعة وكان لا بد من توافر رأس مال لقيام هذه المشروعات، عجزت المنشآت التي تنتمي لأشخاص علي توفير هذه الأموال وبالتالي انفصلت الإدارة عن الملكية.^٤

• الائتمان :

يعتبر الائتمان عامل مؤثر للغاية في الاقتصاد، وأي تأخيراً به يؤثر علي بقية الحلقات التي تتبعه، ولهذا السبب تهتم بيوت الاقتراض والمال اهتماماً خاصاً بدراسة الوضع المالي للجهات التي تطلب الاقتراض .

• أسواق الأسهم والسندات (الأوراق المالية) :

تمثل الشركات المساهمة الشكل القانوني لتكوين استثمار الأموال بشكل واسع. وقد قامت الدول الرأس مالية وعلي رأسها الولايات المتحدة بوضع قوانين ولوائح لضمان انتشار قوائم مالية واضحة للشركات .

وتعتبر هذه مفاضلة بين الشركات بطريقة موضوعية عن طريق قوائم مالية صغيرة لها القدرة علي توضيح كفاءة الشركات المراد الاستثمار بها.^٥

• اهتمام الحكومات بطريقة عرض بيانات القوائم المالية :

يجب حماية المستثمر من الخداع والتلاعب من قبل المديرين وذلك لضمان نجاح الشركات، لذلك أهتمت الحكومات بصياغة قوانين لحماية المستثمر وذلك عن طريق تعيين محاسبين ومراجعين أو إعلان القوائم المالية للجمهور وذلك لأحقية المساهمين وغيرهم الاطلاع عليها .

ثانياً: تطورات التحليل المالي

بد الاهتمام بالتحليل المالي عند ازدياد عدد الشركات المساهمة وفصلها للملكية عن الإدارة، في الماضي كانت المؤسسة تركز اهتمامها علي الميزانية، ولكن مع اتساع النطاق المصرفي خاصة في تقديم التسهيلات الائتمانية وقد قام المجلس التنفيذي المصرفي في نيويورك إلي توجيه أعضاء الجمعية أن يطلبوا ممن يقترضون المال بيانات حول الالتزامات والأحوال الخاصة بهم .

وقد حثت جمعية المصرفيين علي ضرورة تحليل البيانات لأجل توفير التسهيلات الائتمانية في عام (١٩٠٦)، حيث اتفق أعضاء الجمعية علي ضرورة القيام بتحليل شامل للبيانات لمنح التسهيلات الائتمانية وبدئوا يفكروا في البيانات المطلوبة من المقترض.^٦

تم اعتماد القياس الكمي في عام (١٩٠٨) عن طريق النسب، كما أن أزمة الكساد التي تعرض لها العالم عام ١٩٢٩-١٩٣٣ التي نتج عنها إعلان إفلاس العديد من الشركات وجهت اهتمام العالم الاقتصادي إلي الاهتمام بالتحليل المالي خاصة في قضيتين رئيسيتين.

القضية الأولى: دراسة سيولة المنشأة الأولى خاصة أن معظم المؤسسات التي أعلنت إفلاسها نتيجة عجزها عن تسديد التزاماتها المستحقة.^٧

القضية الثانية: وهي القدرة علي المنافسة والربحية وزيادة الاهتمام بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

يمكننا القول أن الاستثمار احد عوامل تطور التحليل المالي وذلك لان التفكير بالاستثمار يتطلب رؤية شاملة للوضع المالي الحالي للمؤسسة وتتوفر هذه المعلومات بتحليل البيانات المالية. وقد قام (لورنس تشميرلين) باستخدام عدة نسب في كتابه (مبادئ الاستثمار) عام ١٩١١ .

نسبة إجمالي الإيرادات إلي نسبة مصاريف التشغيل وأطلق عليها (نسبة التشغيل) ونسبة إيرادات التشغيل إلي نسبة مصاريف النقل واطلق عليها (نسبة النقل) ونسبة صافي الدخل إلي هامش الربح واطلق عليها (عمال السلامة).

انتشرت ظاهرة ارتفاع الأسعار والتضخم المالي بعد الحرب العالمية الثانية مما أثر علي بنود قوائم المركز المالي، وفي الوقت الحالي ينظر للتحليل المالي نظرة شاملة خاصة مع استخدام الحاسوب والأساليب الكمية، واصطبحت المعلومات والتحليلات المطلوبة تستخدم لتحديد القائمة التي سوف تعتمد عليها المنشأة، واصبح الأمر يشمل البيانات المحاسبية وغير مقتصر على قوائم الدخل والمركز المالي.^٨

يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء ووضع الخطط المستقبلية للمؤسسة في جميع الأنشطة .

المطلب الثاني: البيانات المالية وطبيعتها والأطراف المستفيدة من خلالها

تعتبر البيانات المالية الأساس للعمليات التحليلية الاقتصادية وتساعد في فهم البيانات ومدى المنفعة منها، ويتم إعداد البيانات المحاسبية طبق الأصول المحاسبية المعروفة وتعكس هذه البيانات النتائج التي تتبع القرارات الإدارية، وهذه البيانات محكومة بعدة قواعد مالية محاسبية ويتم ذلك عن طريق الأصول المحاسبية والتي يمكننا ذكر منها ما يلي :

- تسجيل العملية وتقيدتها بتاريخ إجراء العملية.
- تكوين مخصصات للخسائر المحتملة.
- توفر لنا هذه القواعد مخرجات محاسبية مالية لعدد كبير من التغيرات .

ومن أهم البيانات التي توفرها عملية التحليل المالي هي :

١- الميزانية العمومية :

ويطلق هذا اللفظ علي بيان المركز المالي حيث يجب أن تكون الميزانية متوازنة.

وبطريقة أخرى يمكننا القول أن :

توضح لنا الميزانية المصادر الرئيسية للأفعال مثل :

- حقوق المالكين

- الالتزامات قصيرة الأجل

- الالتزامات طويلة الأجل

وتوضح لنا الاستخدامات المتوفرة في طلب الأصول:

- الأصول الثابتة

- الأصول المتداولة

وتظهر القواعد العمومية المحاسبية أصولاً وخصوماً متكررة و مكتسبة في أوقات متباينة ويرجع ذلك لتغير القيم الاقتصادية المالية وفي النهاية تقوم القيم الدفترية بعكس جميع الاختلافات في القيمة لحقوق المالكين.^٩

ولهذا السبب تطلب القواعد الحديثة تسجيل وتقدير الالتزامات الطارئة التي تتعلق بمستقبل المؤسسة مثل تكاليف التقاعد والرعاية الصحية.

تستمر المعايير المحاسبية في التطور ويجب أن يكون المسؤول عنها ملماً بالعمليات الأساسية والأصول العلمية عند تحليل ومراجعة الميزانية، وتعتبر الميزانية العمومية سجلاً تتراكم فيه القرارات الإدارية في التحويل ومجال الاستثمار.^{١٠}

تعتبر من القرارات التشغيلية في المنشأة، توضح الخسائر والأرباح التي تتبع قائمة الدخل وتظهر في الميزانية العمومية وهي تنقص أو تزيد من حقوق المالكين .

وهي من الحسابات الضرورية التي تلحق بالميزانية وتساعد علي معرفة التغيرات التي تحدث في صندوق المالكين، و تتضمن قائمة الدخل الإيرادات الخاصة بفترة زمنية محددة .^{١١}

❖ الفئات المهمة بعملية التحليل المالي:

تعددت الفئات التي تهتم بالتحليل المالي وذلك لسعي كل فئة للحصول علي إجابة علي تساؤلات معينة تصب في مصلحتها وتفسر نتائجها ويمكن تحديد الفئات كما يلي:

١-أدارة المنشأة: حيث يتم تحليل نتائج الاستثمار وعرضها على مالكي المنشأة لتوضيح مدي كفاءة الإدارة في قيادة المنشأة ويستعمل التحليل المادي كأداة ل ...

أ- تقييم الأداء التنفيذي من قبل الإدارة العليا للمنشأة .

ب- توضيح الخطط المستقبلية الصحيحة.

ت- تقييم أداء الأقسام والأفراد والإدارات والسياسات الإدارية.

٢-أصحاب المنشأة :

وهم المساهمون والشركاء ينصب اهتمامهم بنتائج التحليل المالي وذلك لأنه ينصب علي التحليل المالي العام للمنشأة وتوضيح التحويلات والعائد والربحية ومدى إمكانية المنشأة علي سداد التزاماتها المالية .^{١٢}

٣- تختلف وجهة نظر الدائن وفقا لنوع الدين:

أ- ديون طويلة الأجل:

يهتم لدائن بسداد الأموال بالفوائد لذلك ينصب اهتمامهم علي معرفة الأصول الثابتة .

ب- ديون قصيرة الأجل :

يهتم الدائن بقبض مبلغ الدين في تاريخ الاستحقاق.

ت- جهات أخرى:

- الغرف الصناعية والتجارية : تقوم بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية وذلك لاستخراج مؤشرات ونسب لفروع النشاط الاقتصادي.¹³
- أجهزة التخطيط: وتساعد هذه الأجهزة علي وضع خطط جديدة مبنية علي المعلومات المتوفرة من التحليل المالي الحالي.
- المستثمرون المحتملون: يهتم المستثمرون بدراسة التاريخ التحليلي المالي للمنشأة لمعرفة مدي نجاح العملية.
- شركات التأمين والمصارف: لدراسة مدي إمكانية الوحدة علي سداد القرض وإمكانية التأمين وما إن كانت قادرة على النشاط والاستمرار في سداد الأقساط.

- الموردون والعملاء .

- آخرون .

❖ الهدف من التحليل المالي :

تقييم أداء المنشأة من مختلف الجهات، بحيث تبرز نقاط الضعف والقوة الاقتصادية للمنشأة ويمكن تحديد ذلك من عدة جوانب وهي :

١- تسهيل عملية الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات علي الإدارة.

٢- تقسيم السياسات والأداء الإداري.

٣- تقييم ودراسة ربحية المنشأة .

٤- تقييم ودراسة الاتزان المالي للمنشأة .

٥- تقييم ودراسة قدرة المنشأة على الربح و الاستمرار .

وهي محاولة إيجاد علاقة بين معلومتين أما بقائمة الدخل أو بقائمة المركز المالي والهدف منها الفهم بشكل أوضح عن وضع المؤسسة المالي.^{١٤}

ولدراسة النسب المالية سوف نقسمها إلي خمس مجموعات:

- ١- نسب السيولة
 - ٢- نسب النشاط
 - ٣- نسب الربحية .
 - ٤- نسب المديونية .
 - ٥- نسب السوق .
- أولاً: نسبة السيولة :

تقييم هذه النسب القدرة المالية للمنشأة علي المدى القصير ويتوقف مستوي السيولة علي مدي التدفق النقدي للمؤسسة .^{١٥}

المطلب الأول: نسب السيولة

❖ **نسبة التداول** = حاصل قسمة المجموعات المتداولة علي المطلوبات المتداولة .

تعتبر نسبة التداول أفضل مؤشر منفرد يوضح مدي تغطية المطلوبات المتداولة ويشكل تدني مستوي السيولة قلق لدي المحللون لأنه قد يؤدي إلي إفلاس المؤسسة وزيادة السيولة تعني زيادة القيمة لدي الموجودات المتداولة، ولكن الارتفاع الغير العادي قد يقصد به نقداً معطلاً أو زيادة الحجم المناسب للبضاعة أو ارتفاع الديون ويرجع هذا لسوء إدارة السيولة وينعكس هذا سلبياً علي نسبة التداول والتباطؤ في دفع الالتزامات يؤدي لارتفاع مديونية البنوك وينتج عن هذا انخفاض في التداول .

ومن العوامل التي تؤدي إلي انخفاض نسبة التداول هي انتظام عملية التدفق النقدي لها .

❖ **نسبة السيولة (النقدية)** : تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى الكفاية النقدية لدي المؤسسة لتوفي بالتزاماتها القصيرة وتستثني هذه النسبة البضاعة والمدفوعات مقدماً.

❖ **نسبة (السيولة السريعة)** = $\frac{\text{مقدماً المدفوعة المصروفات - البضاعة - المتداولة الموجودات}}{\text{المعلومات المتداولة}}$

والبضاعة من أهم أسباب فشل التداول لاعتباره مؤشر دقيق للسيولة وبالإضافة للاهتمام بعنصر البضاعة في الميزانية وتحديد قيمته زيادة عن أي عنصر آخر، لهذا السبب قامت هذه النسبة بالتحديد للحصول علي مؤشر سيولة أفضل بالاعتماد علي عناصر أخرى مثل حسابات المدينين وشبه النقد والنقد .^{١٦} يتطلع بعض المالىين إلي السيولة السريعة التي نسبتها ١:١ وتدني المعدل عن هذا يعتبر ظرف من الضروري به تسيل البضاعة للوفاء بالتزامات المؤسسة القصيرة .

❖ **صافي رأس المال (العامل)** = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة .

تعريف صافي رأس المال (العامل): الفرق بين (الموجودات المتداولة) وال(مطلوبات المتداول) ويعتبر مفهوم كمي لتسب التداول بالأرقام ويعبر عن مدي زيادة الموجودات علي المطلوبات، ويشكل صافي رأس المال المتحرر من الموجودات التي يتم تداولها.^{١٧}

❖ **نسبة النقد:** يميل المحللون لهذه النسبة لأنها تعبر عن الموجودات الأكثر سيولة وتحسب علي النحو التالي :

نسبة النقد = $\frac{\text{(للتسويق اعرض التي الاوراق) المالية + النقد}}{\text{المتداولة المطلوبات}}$

❖ **نسبة التغطية المالية للاحتياجات اليومية :**

تقاس بالمعادلة: نسبة التغطية المالية للاحتياجات المالية = $\frac{\text{البضاعة - المتداولة الموجودات}}{\text{المعدل اليومي لتكاليف العمليات}}$

وتكاليف العمليات يقصد بها تكلفة المصاريف الإدارية والمبيعات مطروح منها المصاريف والاستهلاك والمعدل اليومي يقسم علي عدد أيام السنة.

❖ **نسبة التدفق المالي إلي الديون :**

نسبة التدفق المالي / الديون = $\frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{اجمالي الديون القصيرة والاجل الطويله الاجل}}$

❖ نسب النشاط:

يطلق عليها نسب (إدارة الموجودات) وتقوم بقياس مدى قدرة إدارة المؤسسة علي توزيع مواردها النقدية وتقيس أيضا مدى قدرتها علي إنتاج الخدمات والسلع وتحقيق أكبر ربح ممكن.¹⁸

ولنسب النشاط أهميات عديدة ولكن من أهمها :

• معدل الدوران للحسابات المدنية:

ينظر لها من خلال العديد من الممرات التي تحدث بها الحسابات من المدينين. ويتم تشكيلها مرة أخرى بتسليفهم مرة أخرى .

أ- والغرض من هذه الاحتسابان هو قياس السيولة لدي الحسابات المدنية ويجب إجراء عدة خطوات قبل القيام بهذه الحسابات مثل الحصول علي أوراق القبض بعين الاعتبار, ويتم استعمال هذه النسبة عندما يحدث انخفاض في نسب التداول للمؤسسات المعنية وذلك للتأكد من مدى السيولة.

يحسب وفق المعادلة التالية = $\frac{\text{صافي المبيعات الاجله}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدنية او الرصيد في نهاية الفترة المالية}}$

ويقوم هذا المعدل بعكس السرعة التي تستطيع فيها المؤسسة من تحصيل حسابتها من المدينين. ويعبر أيضا عن ملائمة الاستثمار للحسابات المدنية ..

وبالرغم من فاعلية هذا المؤشر إلا انه لا يصلح لن يكون أداة تستخدم لمقارنة شروط البيع بين المؤسسة والمؤسسات المشابهة.¹⁹

ب- فترة التحصيل ومعدلها : هي الفترة الزمنية التي تنتظرها المؤسسة لقبض ثمن مبيعاتها نقداً. ويحسب معدل هذه الفترة كالآتي :

١- القيام بتجديد المبيعات الصافية المؤجلة: وذلك باستبعاد مردودات المبيعات والمبيعات النقدية .

٢- يتم تحديد المبيعات اليومية بقسمة المبيعات علي ٣٦٥ يوماً

٣- استخدام معدل الحسابات المدنية . ويتم ذلك بجمع أوراق القبض وطرحها من الاحتياطات المخصصة للديون التي بها شك وقسمتها علي ٢.٢²⁰

٤- يتم قسمة رصيد الحسابات (المدنية علي معدل المبيعات (يومياً)).

وسوف نطرح مجموعة من المعادلات الهامة كالآتي :

$$1- \text{المبيعات الآجلة} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجله}}{360 \text{ و } 365} \times XX$$

$$2- \text{فترة التحصيل} = \frac{\text{معدل رصيد المدينة الحسابات}}{\text{معدل المبيعات اليومية}} \times XX$$

$$3- \text{فترة التحصيل / اليوم} = \frac{360 \text{ و } 360}{\text{معدل الدوران بالمرات}}$$

$$4- \text{فترة (تحصيل الديون)} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات المدنية } 360 \times XX}{\text{صافي المبيعات الاجلة السنوية}}$$

الهدف الرئيسي للمحلل عند قيامه بالحسابات المدنية هو التوصل إلي قرار حول نوعية الحسابات واحتمالية تحويلها إلي نقد وذلك عن طريق معرفة عدة معلومات عن:

١- التزام المدينين بتسديد الأقساط في المواعيد المحددة.

٢- القيام بالمقارنة بين شروط الشركات الأخرى المنافسة وشروط الشركة في البيع.

٣- معرفة كيفية منح الشركة الائتمان وكيفية تحصيل الحسابات.

٤- معرفة نسبة سيولة الحسابات المدنية عن طريق السرعة في تحصيل هذه الحسابات.

ج- الحسابات المدنية وتحليل أعمارها:

يعطي متوسط مؤشر فترة التحصيل مؤشرات عامه لاحتمالية وجود فريقين. أحدهما يقوم بالتسديد قبل انتهاء الفترة بوقت طويل والآخر يسدد بعد انتهائها بوقت طويل. وبمعرفة تفاصيل تاريخ التحويل يصنف المحللون الديون حسب أعمارها وذلك لان هذا الأسلوب يمدد بالمعلومات اللازمة عن سيولة ونوعية الحسابات المدنية.^{٢١}

• معدل الدوران للبضاعة :

ويتم النظر فيها وفق الأسس المالية :

- على أساس تحليل عدد المرات التي تم فيها دوران البضاعة أثناء الفترة المالية.
أو

- على أساس الأيام التي تحتاجها المنشأة لتصفية ما لديها من بضائع ويرجع ذلك لمعدلات البيع السائدة يومياً.

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{كافة البضاعة المباعة}}{\text{(رصيد البضاعة في نهاية الفترة)}}$$

وهناك عدة ملاحظات على هذه المعادلة:

١- استخدم معدل البضاعة وهو عبارة عن مجموع بضاعة أول وأخر مدة مقسوماً على ٢.

أو يتم حسابها كالاتي :

أ- معرفة معدل تكلفة المبيعات مقسوماً علي ٣٦٥ أو ٣٦٠ يوماً.

ب- يتم قسمة المعدل الناتج لرصيد البضاعة علي التكلفة اليومية للمبيعات ليكون الناتج هو معدل دوران البضاعة يومياً.^{٢٢} وسوف نوضح ذلك من خلال المعادلات التالية:

$$١- \frac{\text{كافة المبيعات}}{\text{360 أو 360٣}} = \text{التكلفة اليومية للمبيعات}$$

$$٢- \text{دوران البضاعة / بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة أو بضاعة اخر المدة}}{\text{معدل كافة المبيعات اليومية}}$$

$$٣- \text{دوران البضاعة / بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة أو بضاعة اخر مدة } 360X}{\text{تكلفة المبيعات}} = X \text{ يوم}$$

$$٤- \text{دوران البضاعة / مرة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$٥- \text{دوران البضاعة / يوم} = \frac{\text{360 أو 360٣}}{\text{معدل دوران البضاعة}}$$

• معدل الدوران للموجودات الثابتة:

يتم استخدام هذه النسبة لقياس كفاءة المؤسسة في الاستفادة من الموجودات الثابتة لتحقيق أفضل نتيجة للمبيعات،^{٢٣} ويتأثر الرقم الخاص بالموجودات الثابتة بعدة عوامل منها:

١- فترة حيازتها.

٢- تكلفة الموجودات الثابتة عند حيازتها.

٣- امتلاك أو استئجار الشركة لهذه الأصول .

٤- سياسة الاستهلاك التي تتبعها الشركة.

ويتم حساب معدل الدوران للموجودات الثابتة كما يلي :

$$\text{معدل الدوران للموجودات الثابتة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

ومن المشكلات التي تواجه المؤسسة في هذا الصدد هو وجود اختلاف بين قيمة الموجودات المقيمة في الدفاتر والقيمة الفعلية لها.^{٢٤}

معدل الدوران للأموال المتداولة:

يتم حسابها كالاتي

$$\text{معدل الدوران للأموال المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأموال المتداولة}} \times \text{مرة}$$

تركز هذه المعادلة علي معرفة مدي استعمال الأموال المتداولة لتحقيق المبيعات، ويعتبر هذا المعجل من المؤشرات الجيدة لتوضيح مدي استعمال الأموال المتداولة لصالح المبيعات.

معدل دوران رأس المال (العامل) :

معدل النسبة :

$$\text{معدل الدوران لـصافي رأس المال (العامل) :} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

وتوضح هذه المعادلة ما إن كانت المؤسسة تحتفظ بأصولها السائلة الفائضة عن الحاجة أم متوسعة النشاط.

• **معدل الدوران للحسابات الدائنة:**

$$\text{معدل الدوران للحسابات الدائنة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة} \times 360}{\text{المشتريات}}$$

ويشير هذا المعدل إلي السرعة التي تسدد بها المؤسسة التزاماتها، ويحدث الانخفاض نتيجة منافس فأصبحت بسببه تفضل الدفع النقدي، أما زيادة عدد الأيام فيشير إلي الحصول علي تسهيلات جديدة .

المطلب الثاني : نسبة الربحية

وهي ناتج تحصيل مختلف السياسات التي يتم اعتبارها في إدارة شئونها.

والتحليل بالنسب الربحية يقتصر عن مدي كفاءة المؤسسة التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية و الاستثمارية.

وتقوم بقياس قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح في المبيعات.

تتقسم نسب الربحية إلي قسمين هما:

١- النسب الناتجة عن مجموع نسب الربح إلي نسب المبيعات:

وتقوم بقياس قدرة المؤسسات علي ربط عناصر المصروفات بالمبيعات، وأيضا تقيس قدرة المؤسسة علي إنتاج الأرباح من خلال المبيعات ويكون البسط هو نسب الأرباح أو صافي الربح والمقام هو المبيعات.^{٢٥}

٢-النسب الناتجة عن ربح الاستثمارات إلي الربح:

تستخدم هذه المجموعة لقياس قدرة المؤسسة علي توليد الأرباح عن طريق الأموال التي تم استثمارها، وتعتبر من أفضل النسب لقياس مدي ربحية العمليات وخاصة مع المؤسسات التي تختلف في مقدار أصولها العاملة.^{٢٦}

تقوم هذه النسبة بتحقيق الأهداف التالية :

أ- تساعد في عقد المقارنات بين كلفة الافتراض والعائد وبذلك تسهم في اتخاذ القرار .

ب- توضح الكفاءة التشغيلية

ت- تعتبر هذه النسبة من أفضل الأدوات التي تستخدم في المقارنة بين أداء المؤسسات ومن افضل الأدوات لقياس الكفاءة التشغيلية .

٢- عائد حقوق المالكين:

تعتبر مؤشراً يوضح مدي استعمال هذه الاستثمارات بشكل مربح وأيضا عن مدي استطاعة المؤسسة علي جذب الاستثمارات إليها، وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة الربح بعد طرح الضريبة علي عوائد المساهمين.

$$\text{عائد المساهمين} = \frac{\text{(بعد طرح حقوق و حصة الاسهم الممتازة ان وجدت)}}{\text{صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)}}$$

ويتم الحكم علي مدي ملائمة هذه النسبة عن طريق مقارنتها بالفوائد علي الأوراق النقدية الحكومية ذات الأجل الطويل، ويجب أن نلاحظ أن عائد المساهمين يختلف عن عائد السوق ويمكن تعريفه بالتالي:

توزع نسبة الأرباح علي الأسهم ويضاف إليها الأرباح (الرأسمالية) وتقسم علي سعر السهم وينعكس المستقبل الاقتصادي علي أسعار الأسهم.

❖ **أساليب التحليل (المقارن) :**

١. التحليل الأفقي:

عند قيام المصرف بأي عملية من العمليات ينعكس ذلك على شكل المتغيرات سواء بالنقصان أو الزيادة في البنود الخاصة بالميزانية العمومية من مطلوبات وموجودات وحقوق ملكية وغيرها ... ويمكننا إجراء تقييم للأداء المصرفي للبنك عن طريق مقارنة التغيرات في بنود ونصوص الميزانية العمومية خلال تواريخ مختلفة.^{٢٧}

٢. **التحليل الرأسي (العمودي):** ويتضمن التحليل العمودي دراسة العلاقات التي تربط بين نصوص الميزانية العمومية في تاريخ محدد ويتم ذلك عن طريق إيجاد نسبة كل بند من البنود المتاحة للموجودات أو عم طريق كل بند من البنود المخصصة للمطلوبات ورأس المال إلي نسبة مجموع المطلوبات.^{٢٨}

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

في ختام البحث السابق يمكننا التأكيد على إن التحليل يوضح الأهمية النسبية لكل بند من البنود المخصصة إلي الميزانية على حدي وذلك في تاريخ معين، وقد تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة، والتي منها الآتي:

أولاً: النتائج

- ١- تحسن أداء الشركة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧
- ٢- كانت ميزانية عام ٢٠٠٧ تتميز بالارتفاع عن ميزانية ٢٠٠٨
- ٣- انخفضت كلفة المبيعات في عام ٢٠٠٧ وذلك مقارنة بعام ٢٠٠٨ وشهدت المصروفات العامة هذا الانخفاض أيضاً.
- ٤- شهد العمان السابقان استقرار نسبي في السندات والقروض.

ثانياً التوصيات :

يتضح لنا من خلال الدراسة السابقة ضرورة القيام ببعض الإجراءات الهامة، ويمكننا التأكيد على بعض التوصيات الهامة، والتي منها:

- ١- يحتاج السوق إلي تسعير المنتجات لتحسين المناخ التنافسي لدي الشركة.
- ٢- تخفيض المصروفات لزيادة معدلات الأرباح.
- ٣- اللجوء إلي التمويل قصير الأجل بدلاً من التمويل ذو الأمد الطويل.
- ٤- لقد أوصي الباحث باستخدام التحليل لمدة زمنية قدرها خمس سنوات لمعرفة التطور النسبي أو التراجع التاريخي للأداء.

المراجع والصادر:

- ١- أمين السيد احمد لطفي التحليل المال لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.
- ٢- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- ٣- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- ٤- زياد سليم رمضان الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار زابل للنشر، عمان ، ٢٠٠٣.
- ٥- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإيداع المالي : IFRS، زهران للنشر، ط١، ٢٠١٢.
- ٦- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.
- ٧- عبد الحي مرعي، و محمد سمير الصبان، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية. بيروت، ١٩٨٨.
- ٨- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر، ٢٠١٥.
- ٩- مفلح محمد عقيل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العرب للنشر، عمان ، ٢٠٠٦.
- ١٠- منير شاكراً محمد إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور التحليل المالي، دار وابل للطباعة، عمان، ٢٠٠٥.
- ١١- وليد الحياي، لتحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٥.

١ - أمين السيد احمد لطفي التحليل المال لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥، ص٢٣.

٢ - أمين السيد احمد لطفي التحليل المال لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص٦٥.

٣ - حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٥٧.

- ٤ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٤٣.
- ٥ - زياد سليم رمضان الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار زابل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص ٧٦.
- ٦ - حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص ٩٨.
- ٧ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي : IFRS، زهران للنشر، ط ١، ٢٠١٢، ص ٥٣.
- ٨ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص ٦٩.
- ٩ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي : IFRS، مرجع سابق، ص ٨٣.
- ١٠ - زياد سليم رمضان الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص ١١٢.
- ١١ - حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص ١٥٤.
- ١٢ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص ٨٧.
- 13 - زياد سليم رمضان الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص ١١٥.
- ١٤ - أمين السيد احمد لطفي التحليل المال لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص ١١٢.
- ١٥ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي : IFRS، مرجع سابق، ص ١٤٣.
- ١٦ - وليد الحياي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٥، ص ٤٣.
- ١٧ - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٤٣.
- ١٨ - مفلح محمد عقيل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العرب للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص ٨٧.
- ١٩ - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص ٨٣.
- 20 - محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعترف للنشر، ٢٠١٥، ص ٦٧.
- ٢١ - عبد الحي مرعي، و محمد سمير الصبان، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية. بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٧.
- ٢٢ - منير شاکر محمد إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور التحليل المالي، مرجع سابق، ص ٧١.
- ٢٣ - مفلح محمد عقيل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص ٨٣.
- ٢٤ - وليد الحياي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مرجع سابق، ص ٩٨.
- ٢٥ - عبد الحي مرعي، و محمد سمير الصبان، أصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ٢٦ - مفلح محمد عقيل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص ١٢١.
- ٢٧ - منير شاکر محمد إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور التحليل المالي، مرجع سابق، ص ١٤٣.
- 28 - عبد الحي مرعي، و محمد سمير الصبان، أصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص ٩٤.